السوق يعطل أعماله بمناسبة العيد الوطني ويوم التحرير

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أنه سيعطل السوق أعماله أيام الخميس والجمعة والسبت الموافق 25، 26، 27 فبراير 2016 باعتبارهم عطلة رسمية بمناسبة العيد الوطني وعيد التحرير.
ويستأنف الدوام الرسمي كالمعتاد الأحد الموافق 28_02_2016.

الحكومة ومجلس الأمة يجتمعان اليوم لبحث ملفات مرحّلة وأخرى جديدة

عام ونصف على الأزمة النفطية.. والحلول الإصلاحية معلقة!

هل يلحق ملف الخصخصة فشل طرح السندات وتأجيل رفع الدعم والضرائب؟

ملفات الاصلاح بيد وزير المالية أنس الصالح الذي يواجه معركة شرسة برلمانيا وشعبيا لهيكلة المالية العامة (أ.ف.ب)

ملف السندات استغرق عاماً من البحث.. وفي النهاية أوقفه البنك المركزي

الاحتياطي العام يستمر حلاً يتيماً لسد العجز.. مستنزفاً فوائض 10 سنوات

ملف الدعم واجه معارضة شعبية ثم نيابية ليؤجل في النهاية لأجل غير معلوم

محمود فاروق

في محاولة جديدة من الحكومة ومجلس الامة للإصلاح الاقتصادي وإيجاد حلول لضبط الإنفاق ورفع الإيرادات غير النفطية، تنعقد جلسة برلمانية اليوم وأمامها ملفات بعضها يناقش من اكثر من عام مثل تقليل الدعم الحكومي للسلع والخدمات، وأخرى قديمة ـ جديدة مثل الخصخصة، حيث من المرجح ان تأتي الحكومة بمشروع خصخصة جديد يفتح بابا واسعا لخصخصة كل قطاعات الدولة وشركاتها، في خطوة «تاتشيرية» جريئة، ربما تنقذ الاقتصاد الذي دخل في متاهة الحلول المعلقة منذ اكثر من عام ونصف العام.

فقد بدأ انهيار أسعار النفط منذ عام ونصف العام، وبعد ان ظهر العجز في ميزانية العام الماضي، أخذت وزارة المالية في تقديم الحلول، الواحد الى الآخر، ليغلق فريق حكومي حلا هنا، وفريقا نيابيا حلا هناك. وفي ظل هذه الحلقة المفرغة من الحلول المعلقة، تدخل الكويت عامها الثاني من الأزمة النفطية وتأثيرها على الميزانية، حيث من المتوقع ان يصل العجز الى 12 مليار دينار العجز في ميزانية 2016ـ 2017، وانخفضت إيرادات الدولة النفطية بنحو 70٪ منذ بداية الأزمة، علما ان الايرادات النفطية تمثل 94٪ من الإنتاج المحلي.

وفي ما يلي سياق الحلول التي طرحت في عام ونصف، حيث فشل بعضها، بينما بعضها الآخر ظل معلقا:

أولا: إلغاء طرح السندات

15 سبتمبر 2015: خلال مؤتمر صحافي لليوروموني أعلن وزير المالية أنس الصالح، عن اعتزام الكويت لإصدار سندات بالدينار الكويتي، قبل نهاية السنة الماضية، لتمويل عجز الموازنة، وقال ان الهدف من الطرح لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة، والتي قد تصل إلى نحو 8 مليارات دينار في ميزانية العام الماضي.

وفي شهر أكتوبر اجتمع ممثلي كل من وزارة المالية وبنك الكويت المركزي والهيئة العامة للاستثمار لوضع آلية لطرح السندات، إلا ان بنك الكويت المركزي والهيئة العامة للاستثمار فضلا السحب من الاحتياطي بدل إصدار السندات باعتباره حلا أوفر على ميزانية الدولة.

ثانيا: السحب من الاحتياطي وانزعاج مصرفي

19 أكتوبر 2015: كشف تقرير صندوق النقد الدولي سحب الكويت بالفعل نحو 2 مليار دينار من الاحتياطي العام، وهو ما أكدته وزارة المالية بعد ذلك على لسان وكيلها بأن السحب من الاحتياطي يظل حاليا الخيار الافضل والأقل كلفة للمال العام. وهو الأمر الذي فرض تغييرا في خطط القطاع المصرفي الذي كان يترقب طرح هذه السندات والصكوك، ووضع خططا لإدارة سيولته بناء على اعلان الحكومة، لكن تحول مسار الحكومة قلب كل الحسابات المصرفية.

ثالثا: ترشيد الدعم.. لا إلغاؤه

30 نوفمبر: بدأ التركيز على ترشيد الدعم كأحد الحلول البديلة لسد العجز وتقليل فاتورة الدعم الحكومية. وبدأت الحكومة عبر وزارة المالية في حملة لتصحيح المصطلحات بعد ان واجهت اعتراضات شعبية على كيفية رفع الدعم أو إلغائه ومدى تأثير ذلك على المواطن ذي الدخل المحدود، وهو ما دعا وزارة المالية الى التأكيد اكثر من مرة بان الدعم لن يوقف الدعم فنحن دائما ما نتكلم عن ترشيد وليس عن وقف هذا الدعم.

رابعا: البنزين.. معارضة شعبية

1 ديسمبر: من ضمن اتجاهات ترشيد الدعم الجديدة، كان الحديث بقوة على رفع الدعم عن البنزين الذي كان لـ «الأنباء» السبق في فتح هذا الملف في 26 يوليو 2015 عندما نشر ان البنزين بـ 100 فلس بالميزانية الجديدة، ووقتذاك نفت وزارة المالية هذا الامر، ليصبح واقعا بعد اقل من 6 أشهر. وهذا الحل الذي كان من المتوقع مروره بسهولة على غرار دول خليجية، أشعل اعتراضات شعبية واسعة، اضطر النواب الى تبنيه لاحقا ليعبروا عن رفضهم لهذا التوجه الحكومي، والطلب بضرورة التنسيق مع البرلمان في أي خطوة ترشيدية للميزانية، وهنا انتقل الملف الى أروقة البرلمان، الذي ستكون له الكلمة الفصل الآن في أي خطوة مستقبلية.

خامسا: الضرائب.. مؤجلة أيضا

من الحلول التي مرت أيضا في الأشهر الاخيرة، فرض الضرائب، ويظل هذا الملف معلقا ايضا، فبينما تأتي تصريحات حكومية بأدن الضرائب ستكون بحدود 10٪، يتم استبعاد هذا الحل في الوقت الحالي وترحيله لسنوات مقبلة وسط معارضة من القطاع الخاص لفرض الضرائب من دون إعطاء فرص في المقابل متساوية للجميع وأيضا تقديم خدمات عالية الجودة تسمح بفرض الضريبة.

سادساً: الإصلاح الاقتصادي والخصخصة

في آخر محطات الحلول ما جاءت به الحكومة من ضرورة طرح ملف الإصلاح الاقتصادي بعد ان «وصل الموس لكل الرؤوس»، واليوم سيكون التوجه الجديد نحو خصخصة كل قطاعات وشركات الدولة غير إنتاج النفط واستكشافه، في خطوة جريئة في حال عبرت ولم يكن مصيرها مثل غيرها من الملفات التي دارت على مدار عام ونصف في حلقة مفرغة. والأيام المقبلة كفيلة بأن تظهر كيف سيسير ملف الإصلاح.

لاغارد: الكويت تتحضر لإصلاحات اقتصادية.. لكن لا خطة لتنفيذها

صندوق النقد واثق من إمكانية دول الخليج التكيف مع هبوط الأسعار

أبوظبي ـ رويترز: قالت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد أمس إن الصندوق واثق في قدرة اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي على إجراء تعديلات مالية واسعة النطاق تحتاجها للتكيف مع عصر النفط الرخيص.

وأضافت لاغارد أنه سيتعين على مصدري الخام خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات الحكومية، موضحة أنهم أظهروا القدرة على التكيف في الماضي وبإمكانهم عمل ذلك مرة أخرى.

وقالت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي في مؤتمر للمسؤولين الاقتصاديين العرب «نزلت أسعار النفط بمقدار الثلثين من أحدث ذروة لها، ولكن عوامل تتعلق بجانبي العرض والطلب تشير لاحتمال أن تظل منخفضة لفترة طويلة».

كريستين لاغارد (أ.ب)

340 مليار دولار خسارة مصدري النفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وقدرت لاغارد أن مصدري النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل خسروا إيرادات تبلغ أكثر من 340 مليار دولار العام الماضي، بسبب أسعار النفط المنخفضة ما يوازي 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي لها.

وتابعت لاغارد «حجم هذه الصدمة الخارجية واحتمال استمرارها يعني أنه سيتعين على جميع مصدري النفط التكيف مع خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات».

وقالت لاغارد إن الصندوق ساعد الكويت في دراسة هيكل ضريبي واسع النطاق مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة أرباح الشركات.

وأضافت أن حكومة الكويت تحضر مثل هذه الإصلاحات ولكنها لم تتعهد بتنفيذ خطة معينة.

وأشارت إلى أن فرض ضريبة القيمة المضافة ـ حتى عند مستويات متدنية من خانة الآحاد ـ من شأنه أن يرفع الإيرادات لما يعادل نحو 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وقالت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي «أضف لذلك تركيز أكبر على ضرائب دخل الشركات والرسوم.. كما أن مواصلة الاستثمار في بناء قدرات إدارة الضرائب قد يقود في نهاية المطاف لاستحداث ضريبة الدخل على الأفراد».

وقالت «معظم دول مجلس التعاون الخليجي في وضع يتيح لها تنفيذ التعديلات على مدى عدة سنوات، ومن ثم كبح التأثير على النمو»، ولكنها لم تحدد أيا من الدول الست الأعضاء في المجلس غير مؤهلة لذلك.

ومع انخفاض أسعار النفط لعب صندوق النقد الدولي دورا متزايدا في تقديم المشورة لحكومات دول الخليج بشأن الإصلاحات لتعزيز أوضاعها المالية، وقدمت توصيتها غطاء سياسيا لعدد من الحكومات لتبني قرارات صعبة قد تؤثر على مستويات معيشة مواطنيها.

«الأشغال» تطرح مناقصة تحديث شارع القاهرة

محمود عيسى

دعت وزارة الأشغال العامة الشركات المعنية بتنفيذ مشروعات الطرق لتقديم عروضها بشأن مشروع تحديث شارع القاهرة وبناء وتشغيل وصيانة الطرق والجسور والممرات المائية وأنفاق المياه والمجاري وكل المرافق المتعلقة به، وذلك من خلال المناقصة التي طرحتها الوزارة وحددت يوم 5 أبريل المقبل موعدا نهائيا لتقديم العروض.
ويشمل نطاق عمل المناقصة العديد من المرافق منها تحديث طرق بطول 7 كيلومترات، و7 جسور مشاة علوية، وجسور لعبور السيارات، بالإضافة إلى نقل وتحويل الخدمات والمرافق القائمة والطرق وانارة الطريق، والعلامات الإرشادية، وإشارات المرور، وتصريف المياه السطحية والأعمال المرتبطة بها. تجدر الإشارة إلى أن الكويت أطلقت سلسلة من مناقصات الطرق خلال العام الماضي للتخفيف من الاختناقات المرورية ورغبة في تسهيل حركة انتقال الأشخاص والبضائع من خلال النقل البري.

5 أبريل موعداً نهائياً لتقديم العروض

«التغليف» توزع 30٪ نقدا

ارتفعت أرباح الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف خلال العام الماضي بنسبة 20٪ لتصل إلى 2,3 مليون دينار، مقابل أرباح بلغت 1,9 مليون دينار خلال 2014. وأرجعت الشركة في بيان للبورصة، ارتفاع الأرباح إلى الزيادة في المبيعات والانخفاض في سعر المواد الخام. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمعدل 30٪ من القيمة الاسمية للسهم (بما يعادل 30 فلسا لكل سهم)، خاضعة لموافقة العمومية والجهات الرقابية المختصة.

«البحرينية ـ الكويتية» توزع 30٪ نقدا

أظهرت البيانات الأولية لشركة البحرينية الكويتية للتأمين تراجع صافي الأرباح لعام 2015 إلى 2,7 ملايين دينار، مقابل أرباح قدرها 4,2 ملايين دينار 2014، بانخفاض بلغت نسبته 34٪. وأوضحت الشركة في بيان للبورصة أن سبب انخفاض الأرباح يرجع لأرباح استثنائية قدرها 1,5 مليون دينار بحريني في العام الماضي جراء بيع المبنى الاستثماري للشركة في المنامة. وأوصى مجلس إدارة «البحرينية ـ الكويتية» بتوزيع أرباح عن عام 2015، بنسبة 30٪ من رأس المال بواقع 30 فلسا للسهم الواحد.

تقليص لرحلات السفر والمزايا.. وخطة قريبة لمواجهة نقص الإيرادات

«إيكويت» تلغي مكافأة النجاح السنوية

أحمد مغربي

في الوقت الذي انخفضت فيه أرباح شركة ايكويت للبتروكيماويات، بنسبة 40٪ خلال العام الماضي، كشف مصدر مسؤول عن توجه الشركة لالغاء مكافاة المشاركة في النجاح للعاملين عن العام الماضي، مشيرة الى ان الشركة قررت تغيير نظام صرف وحساب تلك المكافاة بالكامل مثلما حدث العام قبل الماضي وتم صرفها بشكل محدود للغاية.

وأعلنت شركة ايكويت منتصف الشهر الجاري عن ارباحها التي بلغت 793 مليون دولار عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، مقارنة بأرباح صافية بلغت 1,04 مليار دولار في عام 2014.

الشركة تعقد جمعية عمومية مارس المقبل لاعتماد البيانات الختامية

وذكر المصدر ان الشركة سوف تعقد الجمعية العمومية العادية خلال شهر مارس المقبل لاعتماد البيانات المالية السنوية واعتماد مكافاة اعضاء مجلس الادارة. ويأتي الغاء المكافأة السنوية في «ايكويت» لتتماشي مع التغييرات التي حدثت على حساب المشاركة في النجاح في مؤسسة البترول خلال السنة المالية الماضية، والتي تم على أثرها تقليص المكافأة تمهيدا لالغائها نهائيا في السنة المالية 2017/2016.

وقال ان شركة ايكويت لها نظامها الخاص وتخطط الشركة لوضع خطة شاملة لمواجهة ضعف الايرادات، والتي نتجت عن انخفاض اسعار النفط وبالتبعية انخفاض اسعار المشتقات البترولية والبتروكيماوية.

وكشف المصدر ان الشركة خلال الاشهر الماضية بتقليص رحلات السفر وبعض المزايا للموظفين، ولم يفصح المصدر عن الخطوات اللاحقة التي من المرتقب تنفيذها خلال العام 2016 لتنفيذ خطة التقشف.

وكان الرئيس التنفيذي لشركة (إيكويت) محمد حسين قد قال في تصريحات سابقة ان «سنة 2015 لم تكن جيدة ولا سيئة على قطاع البتروكيماويات» لكنه اعتبر أن «سنة 2016 ستكون صعبة».

وتراجعت ارباح ايكويت خلال العام الماضي بعد جملة من التحديات الجدية التي واجهت الصناعة الهيدروكربونية ككل، بما فيها قطاع البتروكيماويات، خصوصا مع انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بنسبة تجاوزت 75٪، ونقص المواد اللقيم اللازمة للصناعة البتروكيماوية مع ارتفاع تكلفتها، وتذبذب الأسعار العالمية، وعدم وجود فرص للنمو والتوسع».

ومن المتوقع ان يحفل العام 2016 بالعديد من التحديات الناتجة من تغيرات أسعار النفط وتشغيل مصانع جديدة خصوصا في دول الخليج وزيادة العرض ونقص المواد اللقيم وضرورة تطوير البنية التحتية وتقلب الأسواق، وكلها تؤثر، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على أداء أسواق البتروكيماويات وأسعار المواد البتروكيماوية محليا وعالميا».